**دوافع ومؤشرات نمو مدينة البصرة والعجز السكني فيها**

الأستاذ الدكتورعباس عبدالحسن كاظم العيداني - المدرس الدكتورأحمد سراج جابرالأسدي

جامعة البصرة جامعة البصرة

كلية التربية للعلوم الانسانية كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية قسم الجغرافية

الكلمات المفتاحية - عجز سكني - توسع مساحي- مؤشرات نمو

**المستخلص**

يهدف البحث الى دراسة دوافع نمو مدينة البصرة (منطقة الدراسة) فضلاً عن مؤشرات ذلك النمو والعجز السكني فيها ، وقد شملت الدراسة مدينة البصرة بحدودها البلدية التي تضم (51) حياً سكنياً ، و تضمن البحث دوافع النمو السكانية والأقتصادية للمدينة ومؤشرات نموها ، ثم تطرق البحث الى العجز السكني فيها واسبابه فضلاً عن تخطيط السكن وتوافر الأراضي السكنية وتحديات ومشاكل السكن العشوائي ، مما يؤشرلحاجتها الى التوسع المساحي مستقبلاً لا سيما الى الأراضي المخصصة للسكن واستعمالات الأرض الاخرى والى تصميم حديث يحافظ على مظهر المدينة العام

**Triggers and Indicators of Basra Development and The Housing Shortage**

By Dr. Abbas A. Kadhim Al Eidani - Dr. Ahmed S. Jabir Al Assadi - Basra University/ College of Education for Human Sciences/ Department of Geography

**Abstract**

The current research aims at studying the triggers of Basra advancement (study sample) in addition to the indicators of that development and the housing shortage. The study includes Basra city with the borders that comprise 51 districts. The research includes the triggers of population development and economic advancement in these sites. The housing shortage is also a subject in this study. Its reasons and population planning are investigated and discussed in relation to the residential lands as well as the hindrances of the random housing. This indicates the need of expansion spatially in future especially in the settled lands besides the preparation of a design that keeps the general proper look of the city.

Key words: housing shortage, spatial expansion, development triggers

**المقدمة**

تعد الزيادات السكانية في المدينة والتوسع في إستخدامات الارض السكنية ونمو الاستعمالات الأخرى فيها من أهم المؤشرات على توسعها بشكل عام ، ومن هنا يحظى تخطيط وتنظيم المدن بالأهتمام الكبير في الدراسات الحضرية لأهميته في الاستخدام الامثل للأراضي والتي تعد من المصادر والموارد المحدودة ، كما أن هذا التخطيط يعد أستجابة لمتطلبات وأحتياجات سكانية تتناغم مع التطورات الحديثة والمتوقعة ويحقق مرتكزات نمو مدروسة تستند على مجموعة من المتغيرات منها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية فضلاً عن عوامل ذاتية تخص المدن من أجل الوصول الى تحقيق نمو متوازن فيها ، وتبرز مدينة البصرة بأعتبارها أحدى النماذج التي تتوافر فيها مرتكزات ومبررات التخطيط الناجح من الموارد البشرية والثروات المتنوعة والذي يمكن من خلاله التقليل من مشاكل المدينة الحالية .

**أ - مشكلة البحث**

تتلخص مشكلة البحث في إيجاد العلاقة بين زيادة حجم المدينة السكاني ومدى حاجتها للأراضي السكنية في ضل التجاوز على تصميمها الاساس وزيادة اسعار الأرض .

**ب - فرضية البحث**

1- أن زيادة حجم سكان المدينة وتوزيعهم الجغرافي يبرر حاجة المدينة الى التوسع .

2- ان عدم كفاءة التخطيط السكني في المدينة ساهم في قلة الأراضي السكنية وإرتفاع

أسعارها وبروز مشكلة السكن العشوائي .

**ت - هدف البحث**

1- إلقاء الضوء على الدوافع والمؤشرات ا التي أدت الى توسع ونمو مدينة البصرة .

2- الكشف عن مشكلة العجز السكني في المدينة ومدى توافرالأراضي فيها .

3- البحث في تحديات السكن العشوائي والمشاكل الناجمة عنه .

**ث - مبررات البحث**

1- البعد التأريخي لمدينة البصرة بأرثها الحضاري فضلاً عن أهميتها المعاصرة بين

مدن العراق بأعتبارها من مناطق الجذب السكاني مما تطلب ضرورة الوقوف

على حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم أحد الدوافع المهمة لنمو المدينة .

2 - مشكلة العجز السكني في المدينة والتي تتفاقم نتيجة زيادة حجم السكان ، مما أدى

الى أزمة سكنية فيها نتيجة زيادة الطلب على الأراضي السكنية .

**ج -** **حدود البحث**

**1- الحدود المكانية :** تتمثل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بمدينة البصرة التي تعد مركزاً لمحافظة البصرة ، ، وتقع فلكياً بين دائرتي عرض ( ¨30° - 26´ - 40 ) و (34´­ 50¨ 30°­ ) شمالاً وبين خطي طول (47° - 50´ - 44¨ ) و (47° - 52´ - 50¨ ) شرقاً ، أما موقعها الجغرافي فيحدها من الشرق قضاء شط العرب ومن الجنوب قضاء أبو الخصيب ومن الغرب قضاء الزبير ومن الشمال نهر الفرات وناحية الهارثة ، وأحتلت منطقة الدراسة مساحة مقدارها (201 كم2) في عام 2015 ، وبعدد سكان بلغ (1176922 ) نسمة يتوزعون على (6) قطاعات سكنية تضم (51) حياً سكنياً ، ، وقد بلغت الكثافة السكانية العامة فيها (5855) نسمة /كم2 خريطة (1) .

**خريطة (1)**

**الاحياء السكنية في مدينة البصرة 2015**

**المصدر : جمهورية العراق وزارة البلديات والاشغال العامة ،المديرية العامة للتخطيط العمراني في محافظة البصرة ، خارطة مدينة البصرة الأدارية ، مقياس 1/10000، لسنة 2009 .**

**أولاً - دوافع نمو المدينة**

**أ- دوافع سكانية**

1**- نمو السكان:** يحدث نمو السكان عن طريق الزيادة الطبيعية الحاصلة في الفرق بين المواليد والوفيات وقد يكون هذا النمو بالسكان إيجابياً او سلبياً ويطلق عليه الزيادة العامة ، وقد تضاف اليه الزيادة عن طريق عامل الهجرة فيسمى عندئذٍ بالزيادة الكلية (1)، ولكل مدينة خصوصيتها في عملية نمو السكان من خلال الظروف التي تمر بها والتي تنعكس على حجم السكان فيها ، فقد مرت مدينة البصرة خلال مراحل نموها بالعديد من المشاكل لاسيما في المدة بين ( 1980 – 2003 ) والتي كان التباين السكاني فيها واضحاً نتيجة للحروب وإنخفاض المستوى الاقتصادي وهجرة السكان ، ومن خلال دراسة جدول (1) نلاحظ التغيرات التي طرأت على حجم السكان فيها وخــلال مدة (68 ) عاماً بين تعداد السكان لعام (1947 ) وتقديرات عام (2015) ، فقد إرتفع من (101535) نسمة الى (1227241) نسمة بزيادة مطلقة بلغت (1125706) نسمة ،

**جدول (1)**

**نمو السكان في مدينة البصرة للمدة من ( 1947 – 2015 )**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **سنة التعداد** | **المكان** | **عدد السكان** | | **الزيادة المطلقة** | **معدل النمو السنوي %** |
| **التعداد الأول** | **التعداد الثاني** |
| **1947-1957** | **المدينة** | **101535** | **164905** | **63370** | **4.9** |
| **المحافظة** | **363419** | **503330** | **139911** | **3.3** |
| **1957- 1965** | **المدينة** | **164905** | **301950** | **137045** | **7.8** |
| **المحافظة** | **503330** | **673623** | **170293** | **3.7** |
| **1965 -1977** | **المدينة** | **301950** | **452102** | **150152** | **3.4** |
| **المحافظة** | **673623** | **1008626** | **335003** | **3.4** |
| **1977- 1987** | **المدينة** | **452102** | **362143** | **-89959** | **-2.2** |
| **المحافظة** | **1008626** | **782176** | **-136450** | **-2.2** |
| **1987- 1997** | **المدينة** | **362143** | **688592** | **326449** | **6.6** |
| **المحافظة** | **872176** | **1556445** | **684269** | **6** |
| **1997 - 2007** | **المدينة** | **688592** | **793829** | **105237** | **4.8** |
| **المحافظة** | **1556445** | **1912533** | **356088** | **4.5** |
| **2007- 2015** | **المدينة** | **793829** | **1176922** | **383093** | **1.6** |
| **المحافظة** | **1912533** | **2818803** | **906270** | **3.1** |

**المصدر: التعدادات العامة للسكان 1947 – 1997 وتقديرات 2007- 2014**

ويعود ذلك الى إرتفاع معدلات النمو السنوي الطبيعي و عامل الهجرة حيث تتمتع المدينة بعوامل جذب واضحة تتميز بها عن المدن المجاورة ، إذ تشير الإحصاءات الى إن ما يقارب من نسبة (40 % ) من المجموع الكلي للسكان في عام (1947) هم من المهاجرون من داخل المحافظة ومن خارجها (2) ، إلا ان هذه الزيادة تكن متوازنة في التعدادات اللاحقة إذ تباينت نسبتها حسب الظروف التي مرت بها المدينة فمن خلال تتبعها يتبين إن عــدد السكان قد بلغ (101535) نسمة في عام (1947) ثم إرتفع الى

(164905) نسمه في عــــام (1957) بزيادة بلغت (63370) نسمة وبمعدل نمو بلغ (4.9%) وهو يفوق معدل النمو للمحافظة في تلك المدة والبالغ (3.3%) ، ومع هذه الزيادة في السكان إزدادت الحاجة الى توافر الاراضي المخصصةللسكن لاسيما مع ظهور البصرة كميناء رئيسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجذبها للعديد من السكان للاستفادة من فرص العمل المتوفرة لا سيما في منطقة المعقل ، وقد بلغت نسبة الاستعمال السكني ( 61.2 % ) . ثم تسارع نمو سكان مدينة البصرة خلال المدة بين تعداد عام (1957 – 1965) ليصل العدد الى (301950) نسمة وبزيادة بلغت (137045) نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ (7،8 %) وهو أعلى من معدلات النمو السنوي في المحافظة والعراق والتي بلغت (3.7 %) و(3.1 % ) على التوالي ، وكان للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الاتجاه نحو الصناعة و التجارة وإلأرتفاع النسبي في المستوى الاقتصادي للسكان في المدينة لتوفر فرص العمل لا سيما في ميناء المعقل وزيادة الهجرة نحو المدينة من محافظتي ميسان وذي قار فضلاً عن الهجرة من داخل المحافظة ، الامر الذي نتج عنه توسع المدينة من خلال توزيع الاراضي السكنية للوافدين الذين كان اغلبهم يسكنون في الصرائف التي بني الكثير منها على الاراضي التابعة للدولة كما حصل بالقرب من ميناء المعقل التجاري ، وقد ظهرت بعض الاحياء السكنية في المدينة كما زاد حجم البعض من الاحياء الموجودة مثل ( الابله والهادي وحي الحسين والجمهورية ) ، وكان لتوافر الاراضي وإمتلاك اغلبها من قبل الدولة وتوزيعها على الموظفين الاثر الواضح في عدم إرتفاع أسعارها كثيراً اذ كانت تتناسب مع المستوى الاقتصادي للمواطن ، على الرغم من زيادة السكان في مدينة البصرة حسب تعداد عام (1977 ) والذي بلغ (452102 ) نسمة إلا إن معدل النمو العام للسكان إنخفض خلال المدة من عام (1965 -1977 ) ليتساوى مع معدل نمو سكان المحافظة والبالغ (3.4 % ) لكل منها إذ بلغت الزيادة العددية (150152) نسمة إذ عاشت المدينة في تلك الفترة حالة من الاستقرار والتوازن ، وتعود اسباب ذلك الى إقتطاع جزء من المدينة في منطقة التنومة وإلحاقها في قضاء شط العرب وضم ناحية الهارثة كجزء من منطقة المعقل ( وقد أنفصلت ناحية الهارثة فيما بعد عن مدينة البصرة ) كما إنتقل بعض الموظفين الى المراكز الصناعية المستحدثة بعد عام (1968) مثل مدينة البكر الصناعية وتوسيع موانيء أم قصر والفاو والميناء العميق وإنشاء الاحياء السكنية للموظفين فيها (3).

إنخفض عدد سكان المدينة في المدة المحصورة بين تعدادي (1977- 1987 ) إذ بلغ (362143) نسمة في عام (1987) بعد ان كان (452102) نسمة في تعداد عام (1977) وبنقص عددي بلغ (- 89959) نسمة وبمعدل نمو سلبي بلغ (-2.2 %) وهو مساوي لمعدل نمو محافظة البصرة وهو (-2.2%) بينما يقل عن معدل نمو العراق والذي بيلغ (3.1%) وقد حدث ذلك النقص في ثمانينيات القرن العشرين بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية التي حدثت بين عامي (1980 – 1988) ونزوح عدد من السكان من مدينة البصرة لقربها من جبهات القتال الى بعض مدن العراق الاخرى الاكثر أمناً ، وقد ادت قلة السكان في المدينة الى الركود الاقتصادي والفعاليات العامة بما فيها التوجه نحو شراء قطع الاراضي السكنية ومما ساعد على ذلك قيام الدولة بتوزيع قطع الاراضي على بعض شرائح المجتمع لا سيما العسكريين فظهرت أحياء الامن الداخلي فضلاً عن توزيعها على شرائح أخرى من المجتمع فكانت أحياء الاصدقاء والمهندسين والاطباء .

إزداد عدد سكان المدينة حسب تعداد (1997) بعد إن تراجع بشكل كبير في التعداد السابق ، إذ وصل الى (688592) نسمة بزيادة عددية بلغت (326449) نسمة وقد سجل أعلى معدل نمو سنوي خلال تلك المدة وهو (6.6 %) مقارنة بمعدل نمو المحافظة البالغ (6.0%) والعراق ( 3.0%) ويرجع ذلك الى عودة السكان النازحين من جراء الحرب العراقية الايرانية الى المدينة فضلاً عن تزايد الهجرة اليها من مناطق المحافظة الاخرى ، أما في عام (2007) فكانت هناك تقديرات لعدد السكان من قبل وزارة التخطيط لعدم إمكانية إجراء تعداد عام للمدينة وللعراق بشكل عام ، وقد بلغ عدد السكان في المدينة حسب تلك التقديرات (793829) نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ ( 8.4%) وهو يفوق كل من معدل النموالسنوي للمحافظة والبالغ (5.4%) والعراق (3.0 %) ، كما يرجع جزء من ارتفاع عدد السكان الى زيادة عدد المهاجرين من المحافظات القريبه ومن مناطق المحافظة الاخرى لتوفر فرص العمل ، وقد بلغت الزيادة العددية للسكان ( 105237) نسمة ، وبسبب هذه الزيادة في عدد السكان توسع الاستعمال السكني في المدينة مما تطلب الحاجة الى مزيد من قطع الاراضي لاستيعاب تلك الاعداد وقد تزامن ذلك مع قصور في إداء الدولة العام نتيجة للظروف التي مرت بها بعد عام (2003) وعدم تخصيص الاراضي السكنية الكافية مما شجع على إرتفاع قيـّــــمها بشكل كبير نتيجة للنقص في المعروض منها ، إذ نشط سوق العقارات في المدينة وكان مردود ذلك سلبياً على المواطن الذي يأمل في الحصول على قطعة أرض مناسبة وبسعر معقول ، أستمرت الزيادة في عدد السكان في المدينة إذ بلغت (1176922) نسمة حسب التقديرات لعام (2015) بزيادة قدرها (383093) نسمة وبمعدل نمو (1.6%) الامر الذي فاقم من أزمة الحصول على قطع الاراضي السكنية للمواطنين وزيادة أسعارها في سوق العقارات بغياب رقابة الدولة وعدم القدرة على التحكم فيها أو توفير ما يتوجب عليها من أراضي مخصصة للسكن تتلائم مع الدخل المادي للسكان .

**2- توزيع السكان** : يساهم توزيع السكان على أرجاء المدينة بدور واضح في تحديد اسعار قطع الاراضي لسكنية وتباينها من مكان الى آخر ، ففي مدينة البصرة يتوزع السكان على (6) قطاعات سكنية تضم بمجملها (51) حي سكني وهي قطاعات (العشار والرباط والمعقل والخورة والقبله والخليج العربي ) ، إذ يتباين فيها توزيع السكان في عام (2015 ) فقد إحتل قطاع الخليج العربي المرتبة الاولى بحجم سكاني بلغ (303641) نسمة وبنسبة (25.8 %) من مجموع سكان قطاعات المدينة بينما جاء قطاع الرباط بالمرتبة الثانية بعدد سكان بلغ (208310) نسمة وبما يشكل نسبة (17.7%) في حين تلتها قطاعات المعقل والعشار والخورة والقبلة بالمراتب السكانية الاخرى وعلى التوالي إذ كانت نسبها (17.1% - 16% - 14.4% - 8.9%) من عدد سكان مدينة البصرة ، فضلاً عن ذلك كان هناك تبايناً في توزيع السكان على مستوى الاحياء في المدينة ، إذ كان أكبر الاحياء سكاناً هو حي الحسين بعدد (177715) نسمة ويقع ضمن قطاع الخليج العربي ، ويلي ذلك حي الشعلة والذي يقع بنفس القطاع وبعدد سكان بلغ (56492) نسمة ثم حي الرشيد الواقع ضمن قطاع القبلة بعدد (52961) نسمة وحي الجمهورية الذي يقع في قطاع الرباط وبعدد سكان (49430) نسمة ثم تلاه حي المعقل إذ بلغ عدد السكان فيه (48253) نسمة ويقع ضمن قطاع المعقل ، في حين كان عدد السكان في حي الاندلس (44723) نسمة ، وجاءت بعد ذلك احياء الاصمعي وعتبة بن غـــزوان والابلة والخليج العربي والموفــقية بعدد سكان بلغ ( 41192 ، 40015 ، 37661 ، 32369 ، 30599 ) على التوالي ، وهو توزيع غير المتوازن وفقاً لمؤثرات عديدة كان أبرزها العوامل الاقتصادية وإلاجتماعية

**3- كثافة السكان :** تباينت الكثافة السكانية بين مختلف الاحياء السكنية في مدينة البصرة ، وجاء ذلك التباين نتيجة لأختلاف المساحات التي تشغلها تلك الاحياء وحجم السكان فيها ، وقد بلغت الكثافة العامة للمدينة عام 2015 (64.6) نسمة /هكتار إذ لا يتوزع السكان بصورة متساوية على جميع قطاعات المدينة ، فقد سجلت أعلى الكثافات السكانية في قطاع الخليج العربي (126.4) نسمة/هكتار ، في حين كانت المرتبة الثانية لقطاع العشار إذ بلغت كثافته السكانية (97) نسمة/هكتار ، ثم جاء قطاع الرباط بالمرتبة الثالثة بكثافة مقدارها (72.8) نسمة/هكتار ، في حين جاءت قطاعات الخورة والمعقل والقبلة بالمراتب الاخرى وبكثافات ( 62.8 – 58.2 – 21.7) نسمة/هكتار على التوالي ، ومما يتبين إنه ليس بالضرورة أن يكون أكبر الاحياء حجماً بالسكان أعلاها بالكثافة على إعتبار إن توزيع السكان داخل الحي السكني يرتبط بالمساحات الموجودة وكدليل على ذلك إن حي الخضراء الذي يمثل (1.5%) من عدد السكان بلغت فيه أعلى الكثافات السكانية (735.5) نسمة/هكتار ، بينما بلغت الكثافة السكانية في حي الحسين (259) نسمة/هكتار على الرغم من أنه يمثل قمة الهرم السكاني ضمن أحياء المدينة وبنسبة (15%) من مجموع السكان .

على الرغم من الإنطباع الاولي بأن الكثافات الكبيرة في أحياء معينة جاء نتيجة لعوامل جذب فيها ، إلا أن هذا الرأي لا يتفق دائماً مع الواقع وان السكن في بعض المناطق لايمثل بالتأكيد قمة تطلعات ساكنيها بدليل إن اختيار حي الحسين مثلاً للسكن وما متوافر فيه من عوامل جذب لا يوازي ما موجود من عوامل جذب في حي الجزائر ، لذلك فأن الكثافة الكبيرة لاتشير بالضرورة الى إرتفاع قيّم قطع الأراضي السكنية لاسيما عند التضخم السكاني الكبير إذ يترافق ذلك فيما بعد مع قلة الخدمات والضغط عليها فضلاً عن الإزدحامات والتلوث مما يؤدي الى قلة هذه القيّم تباعاً فقد بلغت قيمة الأرض في حي الحسين (100000) ألف دينار/ م2 ، بينما بلغت في حي الجزائر(1000000) ألف دينار/ م2 ، كما إن تركز السكان في مساحات معينة في الاحياء قد يعود لعوامل اخرى كالعوامل الطبيعية مثل وجود الارض الملحية جنوب منطقة القبلة والتي تتطلب عمليات تهيئة واسعة لإتخاذها كمناطق سكنية ، وهذا مما يخلق تبايناً كبيراً في الطلب على الأرض .

**ب – دوافع نمو أقتصادية**

يمثل نمو وتطور النشاطات الاقتصادية وأستعمالات الارض المختلفة في المدينة أحد الأسباب المهمة لنموها وتوسعها مساحياً ، وإن دوافع النمو هذه تؤدي الى إحداث تغيرات هيكلية في واقعها إذ يبرز ذلك في مدى قدرتها في توفير الخدمات وخلق فرص عمل للسكان على مستوى القطاعات الاقتصادية التنموية المختلفة مما يشكل عامل جذب لهم الأمر الذي يتطلب أحداث عمليات توسع في أراضي المدينة ، وتتضافر مجموعة كبيرة من القوى في توزيع الفعاليات فيها والتي تؤخذ بنظر الاعتبار في تصاميم المدينة اللاحقة ، وقد تطورت هذه النشاطات في مدينة البصرة بصورة كبيرة عبر مراحل نموها ، إذ أتسعت المساحات التي تشغلها الاستعمالات التجارية في المدينة لا سيما المنطقة التجارية المركزية (C.B.D) نتيجة لموقع البصرة التجاري المهم وزيادة السكان وأرتفاع مستوى الطلب على السلع ، وقد كان لتركز الوظيفة التجارية في مركز المدينة الأثر الواضح في الأزدحامات المرورية وصعوبة الوصول اليها الامر الذي نتج عنه التوسع على حساب المناطق المحيطة بها والمنافسة مع الاستعمالات الاخرى لا سيما الاستعمال السكني الذي يعد أضعف الأستعمالات منافسةً في المنطقة التجارية المركزية ، كما أدى هذا التوسع الى الاتجاه الى الاسواق الثانوية التي تتواجد داخل مركز المدينة أو في المناطق الاخرى منها كسوق البصرة القديمة وخمسه ميل وحي الحسين (ع) مما نتج عنه جذب الكثير من الوظائف لهذه المناطق ، ويعد الطلب على الاراضي السكنية أو الاستعمالات الاخرى في المدينة مؤشراَ مهماً لنمو المدينة على الرغم من تسببه في رفع أسعارها عند عدم توفرها بالعدد المطلوب والأتجاه نحو التجاوز على الاراضي الزراعية ذات الاهمية الكبيرة للمدينة وهو ما يحصل فعلاً في مدينة البصرة ، كما أن الطلب المتزايد على الاراضي والخدمات يؤكد على زيادة نمو دخل الفرد والذي ينعكس في المحصلة النهائية على نمو المدينة الاقتصادي بشكل عام ، و نشير هنا الى الأتجاه عند البعض في تغيير أستعمال الارض من الاستعمال السكني الى الاستعمال التجاري على أعتبار ان الأول لا يستطيع أن يجلب مردوداً مالياً لصاحب الارض بينما ينتج الآخر حركة أقتصادية واستثماراً ناجحاً يتيح لصاحبه زيادة الدخل بصورة كبيرة على الرغم من التداخل الذي يحصل مع أستعمالات الارض الاخرى ، كما يشير تطور طرق النقل في مدينة البصرة وتزايد الحاجه أليها الى النمو الاقتصادي الذي شهدته في مراحلها المختلفة والتي تزداد مع توسع المدينة .

**ثانياً – مؤشرات نمو المدينة**

**أ– النمو العمراني :** يشكل النمو العمراني في المدن أحد الأسباب الرئيسة في توسعها وزحفها نحو الاطراف بأتجاهات مختلفة وحسب طبيعة المدينة ومدى توافر المساحات التي تحيط بها لحاجتها الى المزيد من الاراضي التي يتطلبها بناء المنشآت المختلفة ولعدة استعمالات فيها ، فقد تطلب نمو مدينة البصرة العمراني الى حاجتها الى المزيد من المساحات لكي تستطيع إستيعاب ذلك النمو ، إلا أن وجود بعض المحددات الطبيعية لا سيما شط العرب والمحارم النفطية وخطوط الطاقة الكهربائية ذات الضغوط العالية ساهم في تحديد محاور توسعها الى اتجاهات معينة ، وقد أزدادت المساحات التي يشغلها العمران عبر مراحل المدينة المختلفة والتي تطورت فيما بعد الى مساحات أكبرمع زيادة السكان وزيادة النشاطات الاقتصادية والتوسع في المباني الحكومية والادارية والخدمية المختلفة ، إذ تعد مدينة البصرة أحدى المراكز الادارية المهمه في جنوب العراق لما تتمتع به من ثقل سكاني كبير فضلاً عن أهميتها كميناء رئيسي وغناها يالثروات المختلفة لذلك أصبحت من مناطق الجذب السكاني البارزة على مستوى العراق مما تطلب التوسع الكبير بالمنشآت الأدارية والخدمية للأيفاء بحاجة المدينة ومتطلباتها ، وقد ساهم عدم الاتجاه بصورة رئيسة الى التوسع العمودي في البناء في عدم أستغلال المساحات المتوفرة بالشكل الامثل وفي زيادة الحاجة الى الاراضي للنمو العمراني ، وشغل العمران السكني في المدينة مساحة مقدارها (14كم2) في عام ( 1939) ثم زادت هذه المساحة مع تطور المدينة وتوسعها لتصل الى (40.4كم2) في عام (1985) كما وصل النمو العمراني للخدمات كالبنايات الادارية والدينية والخدمات الصحية والتعليمية أو بنايات الماء والكهرباء والمصارف وبنايات شركة نفط الجنوب والكمارك وغيرها الى مساحة (6.2كم2) ، أما في عام (2015) فقد بلغت المساحة التي يشغلها العمران السكني الى (53.3كم2) في حين بلغ النمو العمراني الخدمي في تلك السنة (13.2كم2) .

**ب – الخدمات العامة**

**1- الخدمات التعليمية :** تمثل الخدمات التعليمية مفصلاً مهماً وحيوياً لتقدم الامموهي الاداة الرئيسة للتطورلذلك تعد من اولويات عمليات التخطيط على مستوى العالم ، وقد رافق نمو مدينة البصرة السكاني نمو الخدمات التعليمية كمأ ونوعاً ، ويشير جدول (2) الى تطور المؤسسات التعليمية بجميع فئاتها فبعد أن كان عددها (8) مؤسسة عام( 1918) (4)  أرتفع عدد هذه المؤسسات الى (735) مؤسسة في عام (2015) في ضل مراحل التزايد السكاني في المدينة ، ونتيجة لذلك فقد أرتفعت المساحة التي تشغلها هذه المؤسسات من (609013 م2) عام (1977) لتصل الى (1258911م2) عام (2007) ثم ترتفع هذه المساحة الى ( 2231168 م2) عام (2015 ) ، جدول (3) ، مما تطلب الحاجة الى مزيد من الاراضي لانشاء المؤسسات التعليمية ، ونظراً لصعوبة الحصول على المساحات الفارغة أو بسبب تجاوزات السكن العشوائي على الاراضي التي كانت مخصصة ضمن التصاميم الاساسية للمدينة لهذه المؤسسات أو رجوع عائديتها لجهات مختلفة فقد كان الاتجاه الى التوسع العمودي في البناء وهذا ما نلاحظة في مدينة البصرة حالياً .

**جدول (2)**

**التغير الكمي للمؤسسات التعليمية في مدينة البصرة 1918 - 2015**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ت | السنة | رياض  الأطفال | المدارس الابتدائية | المدارس المتوسطة | المدارس الثانوية | المدارس المهنية | معاهد المعلمين | مجموع المدارس |
| 1 | 1918- 1927 |  | 7 |  | 1 |  |  | 8 |
| 2 | 1928– 1937 |  | 14 | 1 | 2 |  |  | 17 |
| 3 | 1938-1947 |  | 3 |  | 2 |  |  | 5 |
| 4 | 1948-1957 | 2 | 16 | 1 | 3 | 1 |  | 23 |
| 5 | 1958-1967 | 1 | 40 | 10 | 11 | 1 | 2 | 65 |
| 6 | 1968-1977 | 7 | 29 | 20 | 8 | 4 | 2 | 70 |
| 7 | 1978-1987 | 14 | 27 | 28 | 9 | 3 | 2 | 83 |
| 8 | 1988-1997 | 7 | 74 | 23 | 12 | 3 | 2 | 121 |
| 9 | 1998-2007 | 2 | 120 | 29 | 16 | 12 | 11 | 190 |
| 10 | 2008-2015 | 33 | 460 | 141 | 76 | 14 | 11 | 735 |

**المصدر :** **عمل الباحث بالأعتماد على 1- المديرية العامة للتربية في البصرة ، التخطيط التربوي**

**شعبة الأحصاء ، بيانات غير منشورة ، 2015 .**

**2- سلمان مغامس عبود ، مصدر سابق ، ص88 .**

**جدول (3)**

**التوسع المساحي للمؤسسات التعليمية في مدينة البصرة 1977 – 2015**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **السنة** | **الروضة / م2** | **المدارس / م2** | **المعاهد / م2** | **المهنيه / م2** | **المجموع/ م2** |
| **2** | **1977** | **18200** | **609013** | **26400** | **29680** | **609013** |
| **3** | **1987** | **45525** | **826923** | **26400** | **43546** | **942407** |
| **4** | **1997** | **66925** | **961227** | **26400** | **56946** | **1111498** |
| **5** | **2007** | **70593** | **1130837** | **30240** | **66841** | **1298511** |
| **6** | **2015** | **134572** | **1994852** | **30240** | **71504** | **2231168** |

**المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على 1- المديرية العامة للتربية في البصرة ، التخطيط التربوي ،**

**شعبة الأحصاء ، بيانات غير منشورة ، 2015 .**

**2- سلمان مغامس عبود ، مصدر سابق ، ص88 .**

**2- الخدمات الصحية**

تعد الخدمات الصحية من مؤشرات نمو المدينة المهمة ويقصد بها هنا النمو الكمي بشكل اساسي لأنه يعتمد على الاحصاءات السكانية وفق معايير معروفة ، فلقد تطورت الخدمات الصحية في مدينة البصرة خلال مختلف مراحل نموها لخدمة سكان المدينة واقليمها ، فلقد بلغ عدد المؤسسات الصحية ( 7) مؤسسة صحية بمختلف انواعها في عام ( 1938) (5) ، ثم ارتفع العدد ليصل الى ( 36 ) مؤسسة صحية في عام ( 1968 ) وتتضمن (5) مستشفيات حكومية و (2) مستشفى أهلي و (15 ) مستوصف صحي و( 14) مؤسسة صحية متخصصة ، ومع تطور المدينة وزيادة عدد سكانها فكان لابد من توسع الخدمات الصحية وزيادة عددها ، إذ وصل عددها الى (66 ) مؤسسة صحية في عام ( 1995 ) وتشمل (4) مستشفيات حكومية و( 4) مستشفيات خاصة و(20) مركزاً صحياً و ( 11) مركز تخصصي و(27) عيادة شعبية (6) ، ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها مدينة البصرة والعراق بشكل عام مع بداية القرن الحادي والعشرين فأن المؤسسات الصحية لم تشهد تطوراً نوعياً ملحوظاً ، إلا أن عددها قد ارتفع الى (85) مؤسسة صحية عام (2015) بعد ان كان (66) مؤسسة صحية عام (1995) ، كما تم ألغاء بعض العيادات الشعبية ، وأزداد عدد المستشفيات الكبيرة من (4) مستشفيات حكومية عام (1995) الى (7) مستشفيات جدول (4) ، وقد تباين توزيع هذه المؤسسات على قطاعات مدينة البصرة الستة ولم يراعى الثقل السكاني بدرجة كبيرة في هذا التوزيع ، جدول (5) ، فعلى الرغم من وجود العدد الأكبر من السكان في قاطع الخليج العربي ( 303641) نسمة إلا انه لا يحتوي على أي مستشفى كما انه يحتوي على مركز تخصصي واحد ، في حين يتواجد مستشفى واحد وستة مراكز تخصصية في قاطع العشار على الرغم من قلة عدد سكانه البالغة (189479) نسمة بالقياس الى قاطع الخليج العربي ، جدول (6) ونتيجة لهذا التوسع في الخدمات الصحية فقد توسعت بدورها المساحات التي تشغلها إذ كانت تشغل مساحة مقدارها (409518 م2) في عام (2002) (7) ، ثم زادت المساحة لتصل الى (1093378 م2) عام (2010) وإلى (1175215 م2) عام (2015) ، وقد تم أستغلال الكثير من المساحات المخصصة للمؤسسات الصحية في التصاميم الأساسية لمدينة البصرة من قبل السكن العشوائي لا سيما بعد عام (2003) مما شكل أحد العوائق امام تنفيذ مؤسسات جديدة .

**جدول (4)**

**تطور المؤسسات الصحية في مدينة البصرة 1938 - 2015**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **السنة** | **مستشفى حكومي** | **مستشفى اهلي** | **العيادات الشعبية** | **مستوصف**  **(مركزصحي)** | **مركز متخصص** | **المجموع** |
| **1** | **1938** | **2** | **1** | **-----** | **4** | **-----** | **7** |
| **2** | **1968** | **5** | **2** | **-----** | **15** | **14** | **36** |
| **3** | **1995** | **4** | **4** | **27** | **20** | **11** | **66** |
| **4** | **2015** | **7** | **5** | **25** | **35** | **13** | **85** | |

**المصدر : دائرة صحة البصرة ، قسم التخطيط وتنمية الموارد ، شعبة السياسات والتخطيط الصحي**

**، بيانات غير منشورة ، 2015 .**

**جدول (5)**

**التباين المكاني للمؤسسات الصحية حسب قطاعات مدينة البصرة عام 2015**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **القطاعات** | **عدد**  **المستشفيات** | **عدد المراكز الصحية** | **عدد المراكز**  **التخصصية** | **المجموع** |
| **1** | **العشار** | **1** | **6** | **6** | **13** |
| **2** | **الرباط** | **2** | **6** | **1** | **9** |
| **3** | **المعقل** | **2** | **5** | **4** | **11** |
| **4** | **الخورة** | **1** | **4** | **1** | **6** |
| **5** | **الخليج العربي** | **-** | **9** | **1** | **10** |
| **6** | **القبلة** | **1** | **5** | **1** | **7** |
| **المجمــــــــــــوع** | | **7** | **35** | **14** | **56** |

**المصدر : دائرة صحة البصرة، قسم التخطيط وتنمية الموارد ، شعبة الاحصاء الصحي والحياتي ،**

**بيانات غير منشورة ، 2015 .**

**جدول ( 6 )**

**معدل عدد السكان لكل مركز صحي حسب القطاعات في مدينة البصرة عام 2015**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **القطاعات** | **عدد السكان** | **عدد المراكز الصحية** | **معدل سكان / مركز** |
| **1** | **العشار** | **189479** | **6** | **31580** |
| **2** | **الرباط** | **208310** | **6** | **34718** |
| **3** | **المعقل** | **201276** | **5** | **40255** |
| **4** | **الخورة** | **169472** | **4** | **42368** |
| **5** | **الخليج العربي** | **303641** | **9** | **33738** |
| **6** | **القبلة** | **104744** | **5** | **20949** |
| **المجموع** | | **1176922** | **35** | **33626** |

**المصدر : دائرة صحة البصرة، قسم التخطيط وتنمية الموارد ، شعبة الاحصاء الصحي والحياتي ،**

**بيانات غير منشورة ، 2015 .**

**3- الخدمات الترفيهية :** تعد من الاستعمالات التي تعكس تطور المدينة وتوسع مساحتها فهي لا تقل اهمية عن بقية الاستعمالات الاخرى ، لأنها ترتبط بها وتؤدي الى تقديم وظائف نفسية وصحية واجتماعية (8) ، ولذلك لا بد من توفير هذه الخدمات لسكان المدينة مع توفير سهولة الوصول اليها ضمن مخططات المدينة والحفاظ على المناطق المخصصه لها وعدم التجاوز عليها ، كما يجب ان تتناسب مع جميع الاعمار عند إنشائها ، ونلاحظ أن التطور الذي حصل في الخدمات الترفيهيه يعد تطوراً بطيئاً لا يواكب النمو السكاني الذي حصل في مدينة البصرة خلال مراحل نموها المختلفة والذي يحتاج الى مؤسسات ترفيهية اكثر لأستيعاب هذه الزيادة وبالضرورة ستحتاج الى مساحات اكبرللأيفاء بمتطلبات توسعها ، وقد بلغ عدد المؤسسات الترفيهيه (76) مؤسسة في عام (2000) ثم أرتفع عددها الى (89 ) مؤسسة في عام (2008) ، أما في عام (2015) فقد بلغ عددها (111) مؤسسة ، وبلغت المساحة التي تشغلها الخدمات الترفيهية في عام (2002) بحدود (823154م2) (9) ، وقد كان توسع مساحاتها فيما بعد بطيئاً نتيجة لغياب التخطيط والتجاوز على المساحات المخصصة لها ، إذ وصلت الى (1148924م2) في عام (2008) (10) ، وقد أختفت بعض المؤسسات الترفيهية مثل دور السينما والمتاحف كما قل عدد البعض منها مثل المسارح والمكتبات العامة ، ووصلت المساحة التي تشغلها في عام (2015) الى (10245369م2 ) .

**4- استهلاك الكهرباء** يعود تأريخ الطاقة الكهربائية في العراق الى عام (1917) عن طريق إنشاء محطات الديزل من قبل القوات البريطانية ، ولقد مرت صناعة الكهرباء في مدينة البصرة بتطورات كبيرة رافقت تطورها الاقتصادي ونمو سكانها وزيادة الفعاليات الاقتصادية فيها ، وقد كان لزيادة السكان المستمرة في المدينة وزيادة استهلاك الطاقة لا سيما بعد عام (2003) الأثر الاضافي في عدم كفاية الطاقة الكهربائية ، ولو تتبعنا خدمات الطاقة الكهربائية عبر مراحل نمو المدينة المختلفة نلاحظ أن اولى المحطات التي جهزت البصرة بالكهرباء كانت في عام (1936) عن طريق شركة نفط البصرة في الزبيربعد ان كانت عبارة عن مشاريع خاصة من قبل وزارة الاقتصاد والمواصلات التي تمنح امتيازات خاصة دون الموافقة على التوسع فيها وتجهيز المواطنين مباشرةً ، وكان انتاج الطاقة في مدينة البصرة قد وصل في عام (1937) الى (1116) ميكا واط / الساعة ثم أرتفع ليصل الى (14425) ميكا واط / الساعة عام (1949) (11) ، جدول (7) . ومع تأسيس مجلس الأعمار في عام (1950) تم التخطيط

**جدول (7)**

**تطور أنتاج الطاقة الكهربائية في مدينة البصرة 1937 - 1949**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **السنة** | **كمية أنتاج الطاقة الكهربائية ميكا واط /ساعة** |
| **1** | **1937** | **1116** |
| **2** | **1938** | **3670** |
| **3** | **1939** | **4105** |
| **4** | **1940** | **4260** |
| **5** | **1941** | **5692** |
| **6** | **1942** | **6986** |
| **7** | **1943** | **8551** |
| **8** | **1944** | **9859** |
| **9** | **1945** | **10425** |
| **10** | **1946** | **11281** |
| **11** | **1947** | **1182** |
| **12** | **1948** | **13280** |
| **13** | **1949** | **14425** |

**المصدر : وزارة الكهرباء، مديرية كهرباء محافظة البصرة ، قسم أنتاج الطاقة ، 2015 .**

لانشاء العديد من المحطات الكهربائية في العراق ، وكانت أول محطة في محافظة البصرة هي محطة كهرباء النجيبية التي تم أنشائها في عام (1960) ثم تم أنشاء محطات أخرى في المدينة لكي تغطي حاجتها من الطاقة إلا إن ذلك لم يكن يوازي تطور المدينة الأقتصادي وزيادة السكان فيها ، فضلاً عن أن نسبة من الطاقة المنتجة يذهب الى المحافظات الاخرى عن طريق تغذية الشبكة الوطنية لذلك تعاني البصرة من نقص طاقة كبير، ، ويشير جدول (8) الى زيادة عدد المشتركين رسمياً في مدينة البصرة والتي تشكل النسبة الاكبر في أستهلاك الطاقة الكهربائية والتي تقدر بحوالي (54%) من نسبة الطاقة المستهلكة في المحافظة ، ولذلك فأن من المتوقع زيادة الأستهلاك خلال السنوات القادمة على مستوى المحافظة من (5170) ميكا / واط عام (2016) الى ( 11900) ميكا /واط في عام (2025) وهو توقع ياخذ بنظر الاعتبار أحر أشهر السنة وهي (9.8.7.6.5) ، جدول (9) .

**جدول (8 )**

**أعداد المستهلكين للطاقة المسجلين رسمياً في مدينة البصرة عام 2015**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المنطقة** | **المنزلي** | **التجاري** | **الحكومي** | **الصناعي** | **الزراعي** | **المجموع** | **النسبة%** |
| **مدينة البصرة** | **102385** | **17337** | **1391** | **447** | **31** | **1215915** | **54** |

**المصدر : وزارة الكهرباء ، مديرية كهرباء محافظة البصرة ، قسم التخطيط ، 2015 .**

**جدول ( 9)**

**القدرة الكهربائية المطلوبة لمحافظة البصرة 1916 - 1925**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **السنة** | **الحاجة من الطاقة الكهربائية / ميكا واط لأشهر السنة (9،8،7،6،5)** |
| **1** | **2016** | **5170** |
| **2** | **2017** | **5687** |
| **3** | **2018** | **6255** |
| **4** | **2019** | **6750** |
| **5** | **2020** | **7425** |
| **6** | **2021** | **8167** |
| **7** | **2022** | **8983** |
| **8** | **2023** | **9881** |
| **9** | **2024** | **10869** |
| **10** | **2025** | **11900** |

**المصدر: مديرية كهرباء محافظة البصرة ، مصدر سابق .**

**5- أستهلاك الماء :** تتواجد في مدينة البصرة عدة مشاريع لتصفية المياه تتباين في طاقاتها الانتاجية وتقع في مناطق مختلفة منها وعلى إمتداد شط العرب ، وتزايدت كميات المياه المستهلكة في المدينة والتي تعود الى الزيادات السكانية والاستخدامات الاخرى في المدينة ، فبعد ان كان الانتاج الفعلي لهذه المحطات (118034) 1000م3/ سنة في عام (2005 ) أرتفع الى (132394) 1000م3/ سنة في عام (2009) ثم وصل الى (143521) 1000م3/ سنة في عام (2015) \* ، وعلى الرغم من تلك الكميات المنتجة للمياه إلا ان نوعيتها بصورة عامه لا تصلح للأستهلاك البشري لا سيما للشرب ، كما أن زيادة ملوحة مياه المصادر التي تستخدمها المصافي مثل شط العرب تزيد من نسبة ردائتها لعدم قدرة هذه المصافي في التغلب علىالنسبة الكبيرة من الاملاح في هذه المياه والتي تتجاوز الحدود المطلوبة في عمليات التصفية مما يسبب تعطل فلاتر التصفيه فيها وتوقف البعض منها كما حصل في السنوات الأخيرة ، مما يؤدي الى اتجاه سكان المدينة وحسب القدرة الاقتصادية لديهم الى أستخدام مياه (R.O) للشرب ولطبخ الطعام والتي تنقل بواسطة السيارات الحوضية ( التنكر) ، ولذلك فمن المتوقع أن زيادة السكان في السنوات اللاحقة سيزيد من أستهلاك المياه مما يتطلب زيادة الكميات المنتجة وتحسين نوعيتها الامر الذي يؤدي الى تخفيف العبء المادي الذي يتحمله المواطن من خلال عدم أتجاهه الى شراء الماء لأستخداماته اليومية ،

**العجز السكني في مدينة البصرة**

يعرف العجز السكني ببساطه على أنه الفرق بين عدد الاسر وعدد المساكن في زمان ومكان معينين ، أو يعرف على أنه الفرق الحاصل بين عدد الأسر التي تحتاج الى مسكن وبين ما موجود من رصيد سكني في فترة زمنية معينة (12) ، غير ان أدخال المعايير السكنية يجعل هذا التعريف أكثر شمولية إذ يعبر عن عملية التفاوت بين الوضع الاسكاني الفعلي وبين معايير الصحة والخصوصية وتطوير الاوضاع المعيشية للعائلة الاعتيادية والذي ينتج عن العجز في المساكن بسب الزيادة الطبيعية للسكان والأكتظاظ السكاني (13) ، ومن ذلك يتبين بأن للعجز السكني جانبين مهمين وهما :

1- العجز السكني الكمي : ويعبر عن عدد المساكن المتوفرة مقارنة بعدد السكان لسنة معينة أعتماداً على عدد الافراد في كل أسرة وعدد الأسر التي تشارك في دار واحدة إذ توجد بعض المساكن ذات معدلات أشغال عالية .

2- العجز السكني النوعي : وهو عجز يأخذ بنظر الاعتبار مدى كفاءة الاداء الوظيفي للوحدة السكنية في تحقيق متطلبات الأنسان وأهدافه المادية والمعنوية بالشكل الافضل وتشمل الحالة الانشائية للوحدة السكنية من حيث متانتها ، فضلاً عن توفر الخدمات فيها كما تشمل ملكية المسكن لما يوفره ذلك من أستقرار وطمانينة وشعور بالحرية في الوحدة السكنية ، وهذا النوع من العجز يحدث بسبب الاندثار والتهريء السنوي للمساكن نتيجة تدهور الحالة العمرانية لها ، وأختلف المختصون في تقدير العمر الافتراضي للوحدة السكنية بين مدن العالم فقد حدده البعض (60) سنة ، بينما حدده آخرون بحوالي (70) سنة ، أما في العراق فيتراوح تقدير عمر الوحدة السكنية بين (30 الى 40 سنة) بحسب تقدير شركة التامين الوطنية العراقية ، هذا وتقدر نسبة العجز النوعي في مدينة البصرة بحوالي (12%) من مجموع العجز العام فيها ، وقد عانت مدينة البصرة من العجز السكني خلال مراحل نموها وعلى مدى التعدادات السكانية السابقة وتقديرات عام (2007- 2015) (جدول 10 ) ، ومن خلال استمارة الأستبيان التي وزعت على (9) أحياء سكنية من أصل (51) حي سكني في مدينة البصرة يتبين إن نسبة المساكن التي توجد فيها عائلة واحدة قد بلغت ( 52.4%) ، (جدول 11) ، وقد أحتلت المراتب الاولى فيها الاحياء التي تتميز بأرتفاع مستوى الدخل فيها وهي الجزائروالاندلس والمهندسين والخليج العربي والسلام وبنسب ( 68.3% ، 64.2% ، 61.4% ، 60.4% ، 58.4% ) على التوالي ، بينما بلغت نسبة المساكن التي تحتوي على عائلتان (31.9%) وغالباً ما يحدث ذلك عند زواج أحد الابناء ويسكن في نفس مسكن العائلة ، وقد تميزت الاحياء الاقل دخلاً في هذه النسبة وهي احياء صنعاء والابلة والقادسية والأصمعي وبنسب (39.3% ، 39.1% ، 38.1% ، 36.3% ) على التوالي ، في حين بلغت نسبة المساكن التي تضم في داخلها ثلاث عوائل (15.3%) وكما هو متوقع فقد أحتلت فيها نفس الأحياء ذات الدخل المحدود المراتب الاولى وهي الأبلة وصنعاء والقادسية والاصمعي وبنسب ( 23.2% ، 22.4% ، 21.3% ، 17.7% ) على التوالي ، أما وجود اربعة عوائل في المسكن الواحد فقد كانت أعلى النسب مسجلة في احياء القادسية والابلة والاصمعي وهي (2.1% ، 1.4% ، 0.9% ) على التوالي ، ومن خلال تلك النسب نلاحظ التباين الواضح بين الاحياء السكنية في عدد العوائل التي تعيش في المسكن الواحد في مدينة البصرة والذي يعود بالدرجة الاساس الى التباين في المستوى الاقتصادي و مستوى الدخول بين هذه الاحياء ، وتم تقديرمستوى العجز في المساكن على مستوى المدينة بحوالي (117534) مسكن ، فضلاً عن وجود العجز السكني الناتج من السكن العشوائي

**جدول (10)**

**عدد الوحدات السكنية في مدينة البصرة والعجز فيها من عام 1947- 2015**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **السنة** | **عدد الوحدات السكنية الموجودة فعلاً** | **العجز الحاصل في الوحدات السكنية** |
| **1** | **1947** | **20903** | **4258** |
| **2** | **1957** | **28412** | **4569** |
| 3 | **1965** | **31520** | **31486** |
| 4 | **1977** | **40502** | **45609** |
| **5** | **1987** | **57231** | **23380** |
| **6** | **1997** | **68302** | **36695** |
| **7** | **2007** | **125265** | **65312** |
| **8** | **2015** | **152847** | **117534** |

**المصدر: 1- نتائج التعدادات العامه لسكان العراق للسنوات 1947-1997 .**

**2- تقديرات عدد المساكن في عامي 2007 و 2015 .**

**جدول (11)**

**عدد العوائل في المسكن الواحد والعجز السكني لأحياء مدينة البصرة علم 2015**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **الحي** | **عائلة واحدة** | | **عائلتان** | | **ثلاث عوائل** | | **اربعة**  **عوائل** | | **المجموع**  **الكلي** | **المجموع**  **%** |
| **عدد** | **%** | **عدد** | **%** | **عدد** | **%** | **عدد** | **%** |
| **1** | **السلام** | **151** | **58.4** | **77** | **29.7** | **31** | **11.9** | **0** | **0** | **259** | **100** |
| **2** | **القادسية** | **106** | **38.5** | **105** | **38.1** | **58** | **21.3** | **6** | **2.1** | **275** | **100** |
| **3** | **المهندسين** | **47** | **61.4** | **23** | **30.4** | **6** | **8.2** | **0** | **0** | **76** | **100** |
| **4** | **الأبلة** | **178** | **36.3** | **191** | **39.1** | **113** | **23.2** | **7** | **1.4** | **489** | **100** |
| **5** | **الأصمعي** | **241** | **45.1** | **194** | **36.3** | **95** | **17.7** | **5** | **0.9** | **535** | **100** |
| **6** | **الأندلس** | **372** | **64.2** | **160** | **27.5** | **48** | **8.3** | **0** | **0** | **580** | **100** |
| **7** | **الخليج العربي** | **254** | **60.4** | **118** | **28.1** | **48** | **11.5** | **0** | **0** | **420** | **100** |
| **8** | **الجزائر** | **73** | **68.3** | **19** | **18.2** | **15** | **13.5** | **0** | **0** | **107** | **100** |
| **9** | **صنعاء** | **64** | **38.3** | **66** | **39.3** | **38** | **22.4** | **0** | **0** | **168** | **100** |
| **المعـــــــــــدل** | |  | **52.4** |  | **31.9** |  | **15.3** |  | **0.48** |  | **100** |

**المصدر : أستمارة الاستبان .**

**تخطيط السكن وتوافر الأراضي السكنية**

التخطيط هو عملية صنع القرار والتي تهدف الى إحداث تغيرات إقتصادية وإجتماعية وغيرها ويحتاج هذا القرار الى قوة سياسية وإدارية لتنفيذه ، ويعد السكن من الهياكل الاساسية في بناء المجتمع ولقد مارست الدولة هذا الدور في مدينة البصرة من خلال اجهزتها المحلية التي وضعت التصاميم الرئيسة للمدينة كالتخطيط العمراني ومديرية البلديات والاسكان ، إذ خصصت مناطق سكنية ضمن هذه التصاميم ، لكن الملاحظ إن ذلك التخطيط يتسم بضعف الرقابة وعدم قدرة الدولة من خلال أدواتها المتوافرة في تنفيذ ما تم أقراره من مشاريع متنوعة لاسيما في السنوات الاخيرة والتي تعد المشاريع الاسكانية من اهمها ، وكان من نتائج هذا الضعف عمليات التجاوز الكثيرة التي حصلت على تصاميم المدينة وابرزها السكن العشوائي على الاراضي المخصصة لمختلف الاستعمالات .

لقد حاولت الدولة معالجة أزمات السكن في السنوات الماضية من خلال توزيع الأراضي السكنية على المواطنين لا سيما أفراد الجيش والموظفون ولشرائح أخرى بمختلف الوزارات أما بشكل مباشر أو عن طريق الجمعيات الاسكانية التي ترعاها بدرجه كبيرة ، وعلى الرغم من ذلك فأن هذه السياسة لم تستطع أن تقضي على هذه الازمة وان كانت قد خففت منها سابقاً ، فقد كانت الأجراءات الحكومية المتبعة ومنذ عام (1947) تقضي بالتخفيف من هذه الازمة من خلال توزيع قطع الاراضي السكنية مجاناً أو بناء الدور الجاهزة للموظفين وإستقطاع جزء بسيط أونسبة صغيرة من الراتب ثم يتم تمليك هذه الدار الى الموظف بعد مرور مدة من الزمن ، وقد كانت هذه العملية في تصاعد مستمر لمواجهة الزيادة في الطلب على المساكن وقد ساهم ذلك في عدم إرتفاع قيّم الاراضي السكنية بصورة كبيرة في ذلك الوقت، مما اتاح للمواطن القدرة على شراء الارض السكنية بعد إمتصاص جزء من طلبات الحصول على الارض في السوق من خلال توزيعها من قبل الدولة ، فقد قامت بلدية البصرة بتوزيع (82) قطعة أرض سكنية في عام (1956) وتعد هذه العملية الاولى التي يتم فيها التوزيع من قبل الدولة ، ثم أستمرت عملية التوزيع عبر مؤسسات الدولة المختلفة ، فقد قامت مؤسسة الموانيء في عام (1965) بتوزيع قطع الاراضي على منتسبيها بواقع (321) قطعة أرض ، ثم تم توزيع (16000) قطعة أرض من قبل بلدية البصرة في منطقة حي الحسين ، كما تم فرز وتوزيع قطع الاراضي الى منتسبي بعض الدوائر كالمعلمين والاطباء والمهندسين وموظفي المصارف في عام (1970) في منطقة الجمعيات و بواقع (1221) قطعة ارض ، وبعد حدوث الحرب العراقية الايرانية وفي عام (1981) قامت الدولة بتوزيع العدد الاكبر من قطع الاراضي السكنية بلغت (13027 ) قطعة أرض كان أغلبها لافراد الجيش ، ثم وزعت ما يبلغ (8928 ) قطعة أرض عام (1996) على شرائح مختلفة من المواطنين منها افراد الجيش واساتذة الجامعات ، كما وزعت جمعيات الموانيء والمعلمين مساكن لمنتسبيها في مناطق المعقل و14تموز والاصمعي والطويسة ، في حين قامت شركة نفط الجنوب ببناء المجمعات السكنية في منطقة دور النفط وحي الزهراء (14) ، وكان لوجود جمعيات الاسكان دور فعال في توزيع قطع الاراضي السكنية وبناء المساكن ، لا سيما بعد ان آلت الى الدولة الاراضي الاميرية في العراق بعد ثورة (1958) إذ توافرت الاراضي وتم تحويل صنف البعض منها الى أراضي سكنية ، ومن ثم توزيعها على هذه الجمعيات والتي وزعت فيما بعد على المواطنين بأسعار زهيدة ، وقد كان التوسع الافقي وأفراز وتوزيع الاراضي في أعلى نشاطه و درجاته في الستينات من القرن الماضي ، ونظراً للطلب الكبير عل الارض فقد صدر قرار (850) في عام (1979) ينص على جواز افراز الاراضي بمساحة لا تقل عن (120م2) في مراكز المحافظات و(100م2) في الاقضية والنواحي وعلى ان لا تزيد أكبر مساحة عن (800 م2) ، وساهم القرار في افراز القطع الصغيرة و توفير المزيد منها في ضل الارتفاع المستمر بالأسعار وتفضيل المواطنين السكن بالقرب من مركز المدينة (15) .

**تحديات السكن العشوائي في المدينة :** ويعد من التحديات التي تواجه الكثير من المدن لا سيما في الدول النامية إذ يقدر بأن حوالي (2) مليار نسمة في العالم سوف يسكنون في مساكن عشوائية بحلول عام (2030) ( 16)  ، وتشير البيانات الى أن محافظة البصرة تحتل المرتبة الثانية بعد محافظة بغداد في نسبة عدد المساكن العشوائية عام (2015) ، فقد بلغ عدد تجمعات السكن العشوائي (167) تجمع وقد شكل نسبة (8, 10%) من مجموع النسب على مستوى العراق ، كما بلغ عدد المساكن العشوائية (47981) مسكن بما يشكل نسبة (8,13%) من نفس المجموع ، وكان كذلك في نفس المرتبة في عدد سكان التجمعات العشوائية إذ بلغت (340665) نسمة وبنسبة (1,14%) من مجموع سكان المناطق العشوائية في المحافظات المذكورة ، أما على مستوى مدينة البصرة ، فقد بلغ عدد التجمعات السكانية المتجاوزة أو السكن العشوائي (76) تجمع ، ووصل عدد المساكن العشوائية فيها ( 22531) مسكن إذ ضمت (159970) نسمة (17) وقد تباين توزيع هذه التجمعات بين مناطق المدينة المختلفة وقد أحتل قاطع القبلة المرتبة الاولى في عدد الوحدات السكنية العشوائية لا سيما في حي القائم ، بينما جاء قاطع الخليج العربي بالمرتبة الثانية إذ كانت النسبة الاكثر من هذه الوحدات في حي الحسين

واستغلال الاراضي الفارغة والمخصصة ضمن التصميم العام لاستعمالات أخرى ، وقد فاقم من تأثير هذه المشكلة غياب الحلول المناسبة وعدم وجود أستراتيجية حقيقية فاعلة لها سواء على مستوى العراق او على مستوى الحكومة المحلية في محافظة البصرة ، مما شجع على استمرار هذه الظاهرة سنة بعد اخرى لقناعة المتجاوزين الجدد بعدم قدرة السلطات على القيام بالأجراء الرادع ضدهم مما شجعهم على ذلك إذ أخذت أعدادهم بالأزدياد نتيجة لغياب القانون ، جدول (12) ، وقد جذب ذلك العديد من المهاجرين لا سيما للذين تربطهم علاقات أجتماعية مع المواطنين الساكنين قبلهم في تلك المناطق سواء من داخل المحافظة أو من خارجها لا سيما من محافظتي ميسان وذي قار ، وتطور الأمر الى قيام البعض بالسيطرة على مساحات أكبر من الاراضي الفارغه ثم القيام بتجزئتها وبيعها على شكل قطع اراضي سكنية وبمساحات غير منتظمة ساهمت في تشويه المنظر العام للمنطقة ، خريطة (2).

**جدول (12)**

**تزايد عدد مساكن السكن العشوائي في بعض مناطق مدينة البصرة بين عامي**

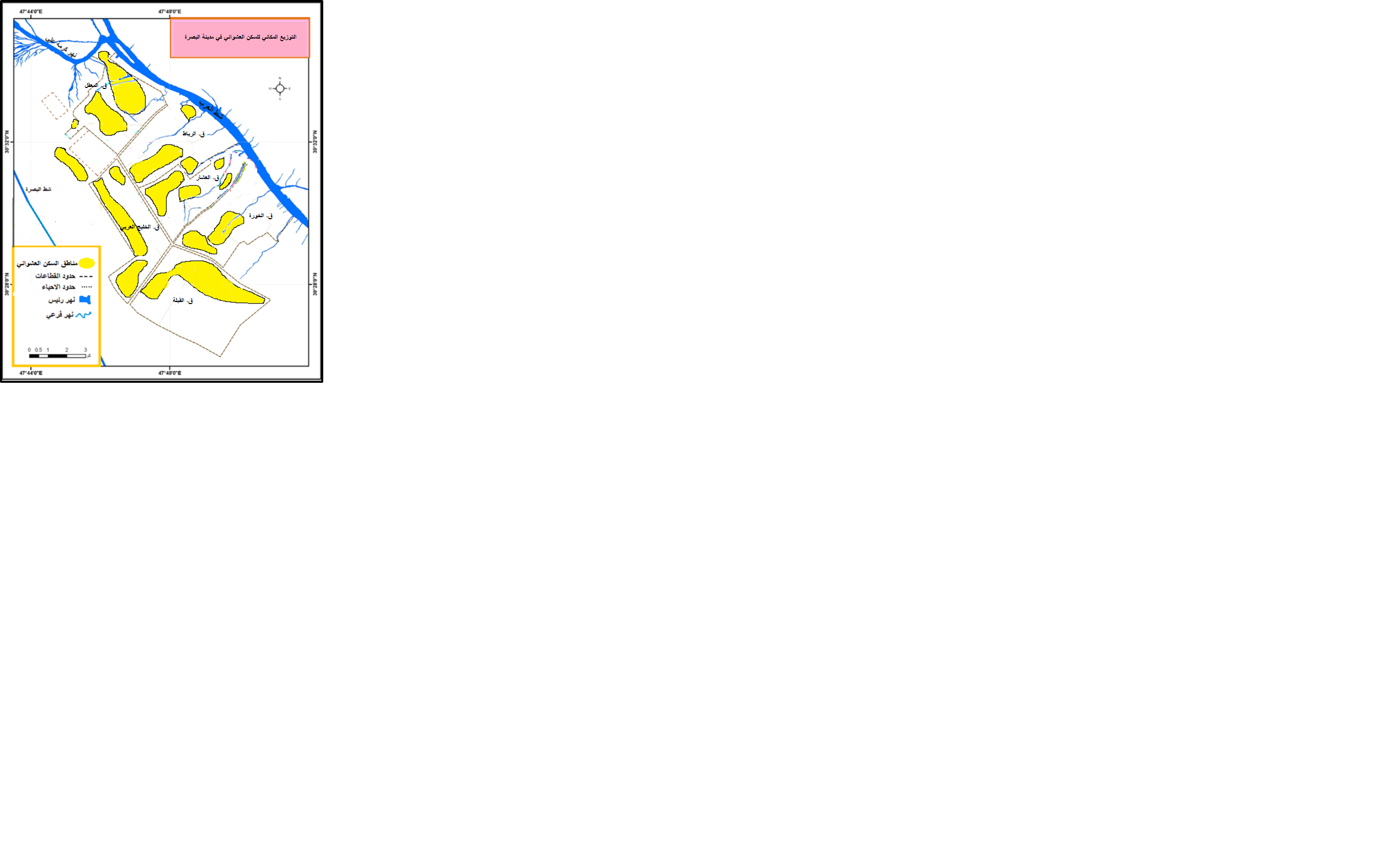
**2010 - 2015**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **أسم المنطقة** | **عدد المساكن 2010** | **عدد المساكن 2015** |
| **1** | التميمية | 2380 | 2423 |
| **2** | الجمهورية | 901 | 1073 |
| **3** | الهادي | 8581 | 8692 |
| **4** | القبلة | 3889 | 4154 |
| **5** | الامن الداخلي | 618 | 676 |
| **6** | حي الحسين | 2283 | 2317 |
| **7** | الموفقية | 1697 | 1757 |
| **8** | الساعي | 142 | 166 |
| **9** | العالية | 2201 | 2269 |

**المصدر : مجلس محافظة البصرة ، لجنة السكن ، بيانات غير منشورة ، 2010 – 2015 .**

**خريطة (2)**

**التوزيع المكاني للسكن العشوائي في مدينة البصرة عام2015**



**المصدر : عمل الباحث بالأعتماد على جداول (12 )**

من خلال ما سبق وللسيطرة على الاراضي في المدينة لا بد أن تتوافر لدى المعنيين رؤى مستقبلية وحلول مدروسة لهذا الظاهرة ويمكن ان يكون حل هذه المشكلة من خلال المقترحات أدناه :

1- إعداد قاعدة بيانات حديثة لمناطق السكن العشوائي عدد السكان والمساكن في المدينة

2- تفعيل القوانين وايجاد آلية ناجحة للرقابة على المناطق الفارغة واراضي التصميم الأساسي للمدينة لمنع التجاوز عليها ونشوء المناطق العشوائية الجديدة .

3- تنمية الظهير الصحراوي للمحافظة واعداد مخططات لاراضي سكنية تستوعب الزيادات السكانية المتوقعة .

4- إزالة التجمعات العشوائية التي تشوه جمالية المدينة لاسيما القريبة من مركزها وتوفيرالبدائل لذلك .

6- أقامة المشاريع الاسكانية من قبل الدولة وتوزيعها بشكل يراعي الشرائح المختلفة في المجتمع لا سيما أصحاب الدخول الواطئة وتوفير حياة أفضل لسكان المناطق العشوائية

7- تفعيل دور المصرف العقاري وصندوق الاسكان والمؤسسات المالية الاخرى .

8- استغلال المساحات الارضية المتوفرة بالتوجه نحو التوسع في البناء العمودي وإنشاء مجمعات سكنية عن طريق البناء الجاهزبغية الحصول على مساكن قليلة الكلفة .

9- أحداث التنمية المتوازنة وإقامة الخدمات على مستوى المحافظة بأكملها والحد من التركيز على مناطق معينة لتقليل عمليات الهجرة من الريف الى المدينة .

**الهوامش**

1- نجم عبدالله احمد الدوري وآخرون ، التباين المكاني لنمو سكان محافظة صلاح الدين 1947 – 1997 وآفاقه المستقبلية حتى عام 2007 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، ص30 .

2- وسن نوشي محمد المنصوري ، الملائمة المكانية لكفاءة التخطيط الحضري واثرها على السكان في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ،2009 ، ص10 ، غير منشورة .

3- عبد علي الخفاف ، تطور حجم السكان في مدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، مطبعة جامعة البصرة ، 1988 ، ص173.

4- سلمان مغامس عبود ، أستعمالات الارض التعليمية وتباينها المساحي في مدينة البصر ة 1977 – 2007 ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2012 ، ص88 .

5- جعفر عبد الدائم بنيان المنصور ،الحالة الصحية في البصرة (1921 – 1939) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 1998،ص17 .

6- عادل عبدالامير عبود ، التحليل الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2012 ، ص43 .

7- عباس عبدالحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2002 ، ص86 .

8- جبرعطية عودة المياح ، الاقليم الوظيفي لمدينتي الكوت والحلة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2003 ، ص159 .

9- عباس عبد الحسن كاظم العيداني ، مصدر سابق ، ص112 .

10- وسن نوشي محمد المنصوري ، مصدر سابق، ص105 .

11- وزارة الكهرباء ، مديرية كهرباء محافظة البصرة ، قسم الأنتاج ، 2015 ، بيانات غير منشورة

12- لقاء كريم حسون ، التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد ، أطروحة دكتوراة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2005 ، غير منشورة ، ص286 .

13- الهام يوسف ناصر الحمدان ، الحاجة السكنية لمدينة بغداد ، أطروحة دكتوراة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص8 .

14 - صلاح هاشم زغير الأسدي ،التوسع المساحي لمدينة البصرة 1947 – 2003 دراسة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2005 ، ص72

15 - اسماعيل احمد صنكال ، سياسات العرض السكني في العراق ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص71 ، غير منشورة

16-Dumashie , Diane " informal Housing in East Africa " Lessans Learenend fromCross Country Borders ( Part II) Athens , Greece , 2004 . P . 1

17- محافظة البصرة ، مجلس محافظة البصرة ، لجنة السكن ، 2015 ، بيانات غير منشورة .

**المصادر**

1- الهام يوسف ناصر الحمدان ، الحاجة السكنية لمدينة بغداد ، أطروحة دكتوراة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، 1999 .

2- اسماعيل احمد صنكال ، سياسات العرض السكني في العراق ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والأقليمي ، جامعة بغداد ، 2010 ، غير منشورة .

3- جبرعطية عودة المياح ، الاقليم الوظيفي لمدينتي الكوت والحلة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2003 .

4- جعفر عبد الدائم بنيان المنصور ،الحالة الصحية في البصرة (1921 – 1939) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 1998 .

5- سلمان مغامس عبود ، أستعمالات الارض التعليمية وتباينها المساحي في مدينة البصر ة 1977 – 2007 ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2012 .

6- صلاح هاشم زغير الأسدي ،التوسع المساحي لمدينة البصرة 1947 – 2003 دراسة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2005 .

7- عادل عبدالامير عبود ، التحليل الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2012 .

8- عباس عبدالحسن كاظم العيداني ، تباين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة البصرة ، أطروحة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2002 .

9- عبد علي الخفاف ، تطور حجم السكان في مدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، مطبعة جامعة البصرة ، 1988 .

10- لقاء كريم حسون ، التحليل الجغرافي للواقع السكني لمدينة بغداد ، أطروحة دكتوراة ، كلية التربية أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2005 ، غير منشورة .

11- نجم عبدالله احمد الدوري وآخرون ، التباين المكاني لنمو سكان محافظة صلاح الدين 1947 – 1997 وآفاقه المستقبلية حتى عام 2007 ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 60 ، 2002 .

12- محافظة البصرة ، مجلس محافظة البصرة ، لجنة السكن ، 2015 ، بيانات غير منشورة .

13- وزارة الكهرباء ، مديرية كهرباء محافظة البصرة ، قسم الأنتاج ، 2015 ، بيانات غير منشورة .

14- وسن نوشي محمد المنصوري ، الملائمة المكانية لكفاءة التخطيط الحضري واثرها على السكان في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ،2009 ، غير منشورة .

Dumashie , Diane " informal Housing in East Africa " Lessans 15-

Learenend fromCross Country Borders ( Part II) Athens , Greece , 2004 .